

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٤(ب) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس

(الوثيقة GOV/2012/34)

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

(الوثيقة GC(56)/1، وإضافتها Add.1)

التقدم المحرز في تنفيذ خطة
عمل الوكالة بشأن الأمان النووي

تقرير من المدير العام

الموجز

١- تطلب خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، التي اعتمدها مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأقرتها جميع الدول الأعضاء في الدورة الخامسة والخمسين للمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطة إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام في عام ٢٠١٢، وأن يقدمه بعد ذلك كل سنة حسب الاقتضاء. ويُقدّم هذا التقرير عن التقدم المحرز استجابة لذلك الطلب.

٢- ويمكن تلخيص أوجه التقدم الرئيسية على النحو التالي:

- منذ اعتماد خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، أُحرز تقدم هائل في العديد من المجالات الرئيسية، مثل تقييمات نقاط الضعف التي تشوب محطات القوى النووية، وتعزيز خدمات الوكالة لاستعراضات النظراء، وإدخال تحسينات على قدرات التأهب والتصدي للطوارئ، وتعزيز وصيانة بناء القدرات، وتوسيع نطاق الاتصالات وتقاسم المعلومات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجمهور وتعزيزها. وساهم ذلك في تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي.
- وأحرز تقدم هائل كذلك في استعراض معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، وهي معايير ما زالت تُطبّق على نطاق واسع من طرف الجهات الرقابية والمشغلين والصناعة النووية على وجه عام، وتزايد الاهتمام والتركيز بالمجالات ذات الأهمية الحيوية، مثل منع الحوادث، لا سيما الحوادث العنيفة، والتأهب والتصدي للطوارئ.
- ورغم أنّ الأمانة والدول الأعضاء قد أحرزت تقدماً في تحسين الإعلام العام وتعزيز الشفافية والتواصل في الظروف الطارئة، فإن الحاجة تدعو إلى بذل جهود متواصلة لضمان تواصل أكثر فعالية مع الجمهور وجميع أصحاب المصلحة في حالة وقوع طارئ إشعاعي أو نووي.

٣- وثمة أنشطة هامة يجري القيام بها حالياً وسيواصل القيام بها مستقبلاً في جميع المجالات في إطار خطة العمل. وبقّضي تنفيذها الكامل والفعال بذل جهود مشتركة والتزاماً كاملاً من الأمانة والدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة.

التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي

تقرير من المدير العام

ألف- مقدّمة

١- اعتمد مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مسودة خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، وأقرتها جميع الدول الأعضاء في الدورة الخامسة والخمسين للمؤتمر العام في عام ٢٠١١، بعد الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية (حادث فوكوشيما). والغرض من خطة العمل هو تحديد برنامج عمل من أجل تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي. وتغطي خطة العمل ١٢ مجالاً شاملاً. ويتطلب النجاح في تنفيذها التعاون والالتزام الكاملين من الدول الأعضاء والأمانة وأصحاب المصلحة الآخرين في هذا المجال. وتطلب خطة العمل إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذها إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام في عام ٢٠١٢، وأن يقدمه بعد ذلك كل سنة حسب الاقتضاء. ويأتي هذا التقرير استجابة لذلك الطلب ويشمل التقييم الأولي لما تم تحقيقه وللمجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل لتنفيذ أهداف خطة العمل.

٢- وأعلن المدير العام، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عن تشكيل فرقة عمل معنية بالأمان النووي لتكفل التنسيق الملائم فيما بين جميع أصحاب المصلحة ولتشرف على تنفيذ خطة العمل. ومنذ المؤتمر العام في ٢٠١١، قدّمت الأمانة تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل إلى اجتماعات مجلس المحافظين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأذار/مارس وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢. واستحدثت الأمانة صفحة على الويب^١ مخصصة لخطة عمل الأمان النووي، وتقدّم من خلالها بانتظام معلومات عن حالة تنفيذ الإجراءات والأنشطة المتصلة بها.

٣- وقد استُكملت بعض الأنشطة بالفعل؛ وما زالت هناك أنشطة أخرى تجري في كل مجال على حدة. ويبرز هذا التقرير المجالات الرئيسية التي شهدت تقدماً منذ اعتماد خطة العمل، وفي الوقت ذاته فهو لا يقلل من أهمية المجالات الأخرى التي ما زالت تجري فيها أنشطة وأعمال إضافية داخل الأمانة وفي الدول الأعضاء. وفيما يلي المجالات الرئيسية التي يبرزها هذا التقرير:

- تقييم أمان محطات القوى النووية؛
- استعراضات النظراء التي تضطلع بها الوكالة؛
- التأهب للطوارئ والتصدي لها؛
- الدول الأعضاء التي تُخطّط للشروع في برنامج للقوى النووية وبناء القدرات؛
- التواصل ونشر المعلومات.

٤- ويرد موجز عن المجالات الرئيسية الأخرى أدناه بعد موجزات هذه المجالات الخمسة. ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي GovAtom على المعلومات التكميلية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي في كل مجال على حدة.

باء- تقييم أمان محطات القوى النووية

٥- دأبت الوكالة على استحداث أنشطة باتباع نهج أكثر شمولية إزاء تقييم أوجه الضعف التي تشوب أمان محطات القوى النووية، مثل المنهجية التي صاغتها الأمانة لإجراء تحليل منتظم لتأثير الأخطار الطبيعية العنيفة استناداً إلى معايير أمان الوكالة. وتسمح هذه المنهجية للدول الأعضاء بالنظر في خيارات تعزيز أمان المحطات، وهي توفر أساليب عملية لتقييم ما إذا كانت الهياكل والنظم والمكونات وإجراءات المشغل تؤدي مهام الأمان الحيوية.

٦- وأوفدت الأمانة بعثة خبراء دولية إلى اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بهدف استخدام هذه المنهجية لاستعراض نهج وكالة الأمان النووي والصناعي اليابانية إزاء التقييمات الشاملة لأمان مرافق مفاعلات القوى القائمة. وركزت البعثة على المخاطر الخارجية، وتقييم هوامش الأمان، وأوجه ضعف المحطة، وإدارة الحوادث الخطيرة، والأنشطة الرقابية الجارية.

٧- وأجريت استعراضات وطنية في العديد من الدول الأعضاء لتقييم الكيفية التي تمكّن المنشآت النووية من تحمّل تداعيات مجموعة متنوعة من الأحداث العنيفة تنطوي على ما يلي: الزلازل وموجات التسونامي والفيضانات وغير ذلك من الظروف المناخية القاسية؛ وانقطاع التيار الكهربائي وفقدان بالوعة الحرارة النهائية. وتُطبّق الدول الأعضاء الدروس المستفادة من منع الحوادث العنيفة. وقد وضعت الدول الأعضاء استراتيجيات لإدارة الحوادث العنيفة، وانطوت على جملة أمور، منها توفير معدات مثبتة من قبل وإجراءات لاستخدامها في حالة وقوع حادث غير محتاط له في التصميم. والأمانة على علم بنتائج بعض هذه الاستعراضات؛ ولكن هناك حاجة لمزيد من المعلومات والتفاصيل لكي يتسنى تحديد ونشر مجموعة شاملة من الدروس والتدابير التصحيحية لفائدة جميع الدول الأعضاء.

٨- ويلزم بذل جهود متضافرة لإرساء قدرات متينة للوقاية من الحوادث غير المحتاط لها في التصميم، وذلك عن طريق التأكد من أن تقييم الأمان يحدّد جميع أوجه الضعف المحتملة وتأثيرات حافة الهاوية الممكنة التي يمكن أن تفضي إلى حدث باديء.

٩- وقد أتاح اجتماع الخبراء الدوليين بشأن أمان المفاعلات وأمان الوقود المستهلك، الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٢، فرصة هامة للدول الأعضاء لكي تتقاسم خبراتها المكتسبة من هذه التقييمات، وتناقش وتتقاسم الدروس المستفادة وتنشر هذه المعلومات. ويجري العمل على وضع الصيغة النهائية من تقرير موحد لهذا الاجتماع، وسيُنشر في المستقبل القريب.

١٠- وينبغي للسلطات الرقابية الوطنية أن تعطي الأولوية لتحليل الحوادث العنيفة والقدرة على التخفيف من تداعيات أي حادث عنيف. وفي هذا الصدد، وخلال استعراضات النظراء التي تقوم بها الوكالة، تركّز الأمانة على استعراض استراتيجيات إدارة الحوادث العنيفة، بما في ذلك استراتيجيات الوقاية والتخفيف والتنفيذ لفائدة المشغلين والجهات الرقابية.

١١- وعلى ضوء الدروس الأخيرة، ينبغي النظر بأسلوب أكثر شمولية في تأثير العوامل البشرية والعوامل التنظيمية على الأمان عند إجراء تقييمات أمان محطات القوى النووية.

١٢- وسيُتيح الاجتماع الاستثنائي للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، في آب/أغسطس ٢٠١٢، فرصة لدراسة ومناقشة تنفيذ تدابير إضافية لتعزيز الأمان النووي عبر العالم.

جيم- استعراضات النظراء التي تضطلع بها الوكالة

١٣- تعتبر استعراضات النظراء التي تضطلع بها الوكالة أداة أساسية في مجال الأمان، لأن هذه الاستعراضات توفر تقييماً وحافزاً لتنفيذ معايير الأمان الصادرة عن الوكالة في الدول الأعضاء. وقد أُجريت عدة أنشطة بهدف تحليل وتعزيز خدمات استعراضات النظراء في مجالات الإطار الرقابي، والأمان التشغيلي، والتأهب والتصدي للطوارئ، وأمان التصاميم، وتقييم الموقع.

١٤- ودخلت تحسينات على عدد من المجالات، عن طريق إدراج الدروس المستفادة حتى اليوم من حادث فوكوشيما، وذلك بالأساس من حيث إضافة وحدات نمطية جديدة لتجسيد هذه الدروس في استعراضات نظراء خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة واستعراض إجراءات التأهب للطوارئ. وفيما يتعلق باستعراضات نظراء خدمة فرقة استعراض أمان التشغيل، أُدرجت إدارة الحوادث العنيفة في وحدة نمطية رئيسية منفصلة. وفيما يتعلق بخدمة استعراض أمان التصميم، استُحدثت مبادئ توجيهية جديدة لاستعراض إدارة الحوادث في مجال تقييم الأمان. وأعيدت هيكلة استعراضات خدمة استعراض أمان التصميم لكي تضم خدمات استعراضات النظراء في مجال التصاميم في نهج نمطي يتم فيه النظر في التصاميم في مراحل مختلفة. وقد حلت اليوم خدمة استعراض تصميم المواقع والأحداث الخارجية محلّ خدمة استعراض أمان الموقع، وضمت تحسينات لتلبية احتياجات الدول الأعضاء بأسلوب أفضل في مجالات اختيار الموقع، وتقييم المخاطر، وتصميم الهياكل والنظم والمكونات.

١٥- ويجري تعزيز فعالية العديد من استعراضات النظراء عن طريق تقاسم النتائج والخبرات والدروس المستفادة مع الدول الأعضاء. وتجري دراسة مزيد من التحسينات في تخطيط وتنفيذ خدمات استعراضات النظراء على المدى الأطول، وذلك بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء.

١٦- ولتحسين الشفافية، تم تقاسم العديد من التقارير بشأن نتائج استعراضات النظراء في السنوات العشر الماضية، من خلال إتاحتها على الموقع الشبكي للوكالة بموافقة الدول الأعضاء.

١٧- وكانت هناك زيادة في الطلب على خدمات استعراضات النظراء التي تضطلع بها الوكالة طيلة السنوات الماضية؛ ولكن في العديد من مجالات الأمان ذات الصلة، لم يتم بعد طلب استعراضات النظراء كما دعت إلى ذلك خطة العمل. ولتلبية الطلب المتزايد على استعراضات النظراء، سيكون من الضروري توفير خبراء إضافيين من الدول الأعضاء للاضطلاع بهذه البعثات الهامة بفعالية.

١٨- وستدعو الضرورة إلى تعزيز مفهوم التقييمات الذاتية الوطنية في كل مجالات الأمان ذات الصلة قبل إجراء استعراضات النظراء ووضع نهج أكثر اتساقاً فيما بين خدمات استعراضات النظراء.

١٩- وتعتبر بعثات المتابعة هامة لإجراء تقييم لتنفيذ استنباطات بعثات استعراضات النظراء وكذلك لتحديد التحديات الجديدة. وتستدعي بعض حالات التنفيذ الفعال لاستنباطات استعراضات النظراء اهتمام الممثلين الحكوميين للدول الأعضاء بغية الحصول على الدعم اللازم والموارد اللازمة لتحسين الأمان على الصعيد الوطني.

٢٠- ومن شأن تنفيذ التوصيات المنبثقة من استعراضات النظراء التي تضطلع بها الوكالة والتي تتضمن الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما أن تساهم في تعزيز فعالية الإطار الرقابي وكذلك المنظمات المشغلة في الدول الأعضاء.

دال- التأهب والتصدي للطوارئ

٢١- تم الاضطلاع بخطوات هامة في مجال التأهب والتصدي للطوارئ، هي تعزيز قدرات التأهب لدى الوكالة، والاتصالات في حالات الطوارئ، والمساعدة الدولية وتنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات، واستعراضات النظراء لأنشطة التأهب الوطنية.

٢٢- وتم تحديد تحسينات شبكة التصدي والمساعدة التابعة للوكالة من أجل توسيع نطاق قدرات المساعدة وتوسيع المجالات الوظيفية، لا سيما إجراء تقييمات وإسداء المشورة للسلطات المختصة فيما يتعلق بأنشطة التخفيف من التأثيرات التي تحدث في الموقع ولضمان وحفظ قدرات التصدي السريع في إطار شبكة التصدي والمساعدة. وتنطوي التحسينات على وضع إرشادات وأدوار ومسؤوليات وإجراءات جديدة تحتاجها الدول الأعضاء للتأهب للطوارئ وطلب المساعدة ونقلها في حالة الطوارئ. وفي هذا الصدد، استُهل برنامج لإعداد بعثات استعراض شبكة التصدي والمساعدة. ومن الضروري أن تسجل دول أعضاء أكثر قدراتها الوطنية في مجال المساعدة في إطار شبكة التصدي والمساعدة مع مراعاة احتياجات التخفيف من التأثيرات التي تحدث في الموقع خلال أي طارئ نووي.

٢٣- وأدخلت تعزيزات إضافية في شبكة التبليغ عن الحوادث والتصدي للطوارئ التابعة للوكالة. ومن بين هذه التعزيزات الارتقاء بخطة التصدي للحوادث والطوارئ وبإجراءاتها لتزويد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وعامة الناس بمعلومات آنية وواضحة وصحيحة وواقعية ويسهل فهمها خلال أي طارئ نووي. كما جرى استعراض قدرات الوكالة على إجراء تقييمات تقنية للعواقب المحتملة لأي طارئ ولتطور الحادث، وتم تحديد المجالات المطلوب تحسينها. ووفقاً للاستراتيجية الموصى بها في التقرير النهائي لخطة العمل الدولية من أجل تقوية نظام التأهب والتصدي الدولي للطوارئ النووية والإشعاعية، يجري إنشاء فريق الخبراء المعني بالتأهب والتصدي للطوارئ لتقديم المشورة للأمانة بشأن استراتيجية وخطوات تعزيز واستدامة التأهب الدولي. وسيتم تكثيف مشاركة الدول الأعضاء في زيادة تعزيز التأهب للطوارئ الدولية من خلال فريق الخبراء المعني بالتأهب والتصدي للطوارئ.

٢٤- وقد شاركت الأمانة بفعالية وساهمت في اجتماع اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتصدي للطوارئ الإشعاعية والنووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي تناول الاقتراحات القاضية بتعزيز الإطار الدولي للتأهب والتصدي للطوارئ. ومراعاة للدروس المستفادة من حادث فوكوشيما، حُدِّدت تحسينات إضافية حسب الاقتضاء في مجالات التواصل بين المنظمات، والتواصل مع الجمهور والأوساط التقنية المحددة، والتأهب للطوارئ بشكل عام. وشرع تنقيح للخطة المشتركة للمنظمات الدولية من أجل التصدي للطوارئ الإشعاعية

لإدراج هذه الدروس. وأصبحت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية العضو السادس عشر في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتصدي للطوارئ الإشعاعية والنووية ومشاركاً في رعاية الخطة المشتركة للمنظمات الدولية من أجل التصدي للطوارئ الإشعاعية، مما سمح بتوسيع نطاق التعاون الدولي في التأهب والتصدي للطوارئ.

٢٥- وبتزايد اهتمام الدول الأعضاء باستعراض نظمها الوطنية للتأهب والتصدي للطوارئ وإجراء تقييمات ذاتية لها. وتعتبر خدمة استعراضات النظراء لإجراءات التأهب للطوارئ أداة ضرورية للمساعدة على تعزيز التأهب والتصدي للطوارئ على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم أحداث تدريبية إقليمية وأقليمية في مجالات مختلفة من التأهب والتصدي للطوارئ.

٢٦- وسعيًا وراء تناول الحاجة إلى تحسين وتعزيز المعلومات العامة بفعالية، دأبت الأمانة على استعراض أنشطتها وستبذل جهوداً أكثر لتطوير استراتيجيتها للتواصل بفعالية أكبر مع الجمهور وجميع أصحاب المصلحة في حالة وقوع طارئ إشعاعي أو نووي (انظر أيضاً القسم "التواصل ونشر المعلومات" أدناه).

٢٧- وقامت الوكالة بتعزيز تأهبها لإيفاد بعثات تقصي الحقائق في الوقت المناسب، بموافقة الدولة المعنية، في حالة حدوث طارئ نووي وإتاحة نتائجها للجمهور.

٢٨- وأطلقت الأمانة تدابير تنفيذية لتعزيز قدرات الوكالة على التقييم والتنبؤ، لا سيما استخدام الأدوات المتاحة في الدول الأعضاء. ويعتبر اختبار القدرات والتزتيبات (خطة التصدي للحوادث والطوارئ، والدليل IECComm^٢، وشبكة التصدي والمساعدة، والخطة المشتركة للمنظمات الدولية من أجل التصدي للطوارئ الإشعاعية، والبروتوكولات)، بما في ذلك تقييم العواقب الإشعاعية والتنبؤ بتفاهم الطوارئ واستخدام اتصالات عامة فعالة أكثر، مسألة أساسية لضمان أن جميع الأدوات والآليات قائمة عملياً ومستعدة للتصدي لأي طارئ يقع. وسيجري هذا الاختبار خلال التمرين الكامل النطاق لتجارب وتمارين الطوارئ ConvEx-3 المقرر أن يتم في عام ٢٠١٣.

هاء- الدول الأعضاء التي تُخطِّط للشروع في برنامج للقوى النووية وبناء القدرات

٢٩- إن إطلاق برنامج للقوى النووية من المهام الوطنية الرئيسية التي تستدعي توخي الحذر في التخطيط والتحضير والاستثمار في الوقت والموارد. وقد وضعت الأمانة برامج لتسهيل إرساء البنى الأساسية اللازمة للدول الأعضاء المستهلة لبرنامج للقوى النووية ومساعدتها على ذلك، وكذلك لمواصلة تحديث التوليفات النمطية التي توضع للمساعدة على إرساء البنية الأساسية النووية.

٣٠- أما الدروس المستخلصة من حادث فوكوشيما والتي يمكن تطبيقها على إرساء بنية أساسية جديدة، فيجري إدراجها في إرشادات الوكالة، مثل ما يلي: *تقييم حالة تطور البنية الأساسية النووية الوطنية* (العدد NG-T-3.2 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة)، و*المعالم البارزة لتطوير بنية أساسية وطنية للقوى النووية* (العدد NG-G-3.1 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة)، و*الموقف الوطني بشأن برنامج القوى النووية*. وبالإضافة إلى ذلك نُشر دليل أمان جديد بعنوان "*إرساء البنية الأساسية لأمان برامج القوى النووية*".

^٢ دليل الاتصالات الرسمية أثناء الحوادث والطوارئ.

(العدد 16-SSG من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة). وهذه الإرشادات هي أدوات مفيدة لتطبيق أدلة الوكالة ومعاييرها في إرساء البنية الأساسية النووية.

٣١- وقد شدد حادث فوكوشيما على الحاجة إلى وضع برامج بناء القدرات وتعزيزها وإدامتها وتنفيذها في الدول الأعضاء التي لديها برامج قوى نووية وفي الدول الأعضاء التي تخطط لاستهلال مثل هذه البرامج. وفي هذا السياق، من الضروري أن تؤدي الدول الأعضاء تقييمات ذاتية لتعزيز وإدامة بناء القدرات. ووضعت الأمانة إرشادات ذات صلة، بما في ذلك منهجية لإجراء تقييم ذاتي لأنشطة بناء القدرات، تشمل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء. ومن الضروري أن تجري الدول الأعضاء تقييمات ذاتية لبنيتها الأساسية الوطنية وأن تضع خططاً وطنية، ومن الضروري أن تقدم الأمانة المساعدة في وضع تلك البنية وتنفيذها، وفي تلبية الاحتياجات المحددة في التقييمات الذاتية التي تجريها تلك الدول.

٣٢- وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت خدمة استعراض التعليم والتدريب لمساعدة الدول الأعضاء على وضع وصون برنامج تعليمي وتدريب مستدام ومناسب في مجال الأمان النووي وفقاً لمعايير الأمان الصادرة عن الوكالة والممارسات الدولية الجيدة.

٣٣- وتقدم بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، التي تطبق معايير وإرشادات الأمان التي تضعها الوكالة، تقيماً للحالة العامة للبنية الأساسية النووية الوطنية. وتضم الصيغة المستوفاة من المبادئ التوجيهية للاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية المستفادة من البعثات السابقة، وكذلك الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما، مما يعزز فعاليتها. وقد ترى الدول الأعضاء المستهلة لبرنامج للقوى النووية أن من المفيد إجراء بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية وما يتصل بها من بعثات استعراض الأمان، وتنفيذ توصياتها قبل إدخال أول محطة للقوى النووية في الخدمة.

٣٤- وبالمثل، قد تستفيد الدول الأعضاء المستهلة لبرامج القوى النووية من المشاركة في المحفل التعاوني الرقابي الذي أنشئ لمساعدة المسؤولين الحكوميين على إنشاء هيئة رقابية مستقلة بشكل فعال وقوية تُعنى بالقوى النووية والبنية الأساسية العامة للأمان.

واو- التواصل ونشر المعلومات

٣٥- إن تعزيز التواصل مع الجمهور خلال الطوارئ النووية أو الإشعاعية مسألة أساسية لتحقيق الشفافية وكسب ثقة الجمهور، وكذلك للمساعدة على اتخاذ تدابير وقائية فعالة خلال حدوث أي طارئ. وفي حالة حادث فوكوشيما، كانت الوكالة بمثابة جهة مرجعية أساسية وهي تعمل، وفقاً لولايتها، على توزيع المعلومات الرسمية التي تؤكدتها اليابان على جميع الدول الأعضاء.

٣٦- وقد دعت خطة العمل إلى رسم دور أوسع للوكالة في التصدي للحادثات والطوارئ النووية، مع توسيع نطاق المعلومات والتقييمات المشتركة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجمهور. وفي هذا السياق، استعرضت الأمانة قدراتها على إجراء تقييمات تقنية في حالة أي طارئ نووي لتقديم معلومات آنية وواضحة وصحيحة وواقعية ونزيهة ويمكن فهمها. وتلبية التوقعات في هذا الصدد، من الضروري والمؤكد أن تتلقى الأمانة المعلومات بشأن أي حادثة فيما يتعلق بتفاهم الحوادث ومدة المصادر، وكذلك البيانات الإشعاعية.

٣٧- ووضعت الأمانة دليل الاتصالات الرسمية أثناء الحوادث والطوارئ، وهو يساعد على تسهيل وتحسين التنفيذ العملي لاتفاقيتي التبليغ المبكر وتقديم المساعدة. وسيؤدي تطبيقه إلى تحسين تبادل المعلومات بشأن الحوادث النووية والإشعاعية والطوارئ بين الأمانة والدول والمنظمات الدولية ذات الصلة. وستواصل الأمانة نشر الأدلة ذات الصلة، مثل دليل الاتصالات الرسمية أثناء الحوادث والطوارئ لتحسين التواصل فيما بين الدول الأعضاء والأمانة والجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين في هذا المجال خلال الطوارئ.

٣٨- وعلاوة على ذلك، بدأ تشغيل النظام المحمي القائم على شبكة الويب وهو النظام الموحد لتبادل المعلومات في حالات الحوادث والطوارئ. وبغية تحسين تبادل المعلومات، سيكون من الضروري للدول الأعضاء الانضمام إلى النظام المذكور وكذلك إدخال تحسينات وظيفية عديدة عليه، بما في ذلك على معايير تبادل معلومات الإشعاعات على الصعيد الدولي. ونشرت الأمانة وثيقة وأدوات مرجعية مرتبطة بها في سلسلتها للتأهب والتصدي للطوارئ بعنوان "التواصل مع الجمهور في حالة وقوع طارئ نووي أو إشعاعي"، وهي تقدّم إرشادات عملية للمسؤولين عن إبلاغ الجمهور ووسائل الإعلام.

٣٩- وأصدرت الأمانة إرشادات عملية للمسؤولين عن إبلاغ الجمهور ووسائل الإعلام الإخبارية وتنسيق جميع مصادر المعلومات لضمان توجيه رسالة متسقة إلى الجمهور قبل حدوث الطارئ النووي أو الإشعاعي وأثناءه وبعده.

٤٠- ومن الضروري تحليل جميع الجوانب التقنية ذات الصلة وتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء والأمانة والأطراف الأخرى المهتمة على ضوء حادث فوكوشيما. وفي هذا الصدد، أثبتت اجتماعات الخبراء الدوليين أنها أداة فعالة لتقاسم الخبرات والنتائج فيما بين الدول الأعضاء بشأن مواضيع تقنية هامة.

٤١- وقد تناولت اجتماعات الخبراء الدوليين التي نظمتها الأمانة في عام ٢٠١٢ مواضيع منها، أمان المفاعلات وأمان الوقود المستهلك على ضوء حادث فوكوشيما، وتعزيز الشفافية والفعالية في التواصل في حالة أي طارئ نووي أو إشعاعي، والوقاية من الزلازل وموجات التسونامي العنيفة على ضوء حادث فوكوشيما.

٤٢- وكل اجتماعات الخبراء الدوليين التي حلّلت على صعيد الخبراء الجوانب التقنية ذات الصلة، قد استخلصت دروساً من حادث فوكوشيما، وعُمّمت استنتاجاتها على الدول الأعضاء والجمهور عبر الموقع الشبكي للوكالة. وستعدّ الأمانة تقارير تتضمن جميع المعلومات المتبادلة والدروس المستفادة، بما في ذلك آراء الأمانة وتوقعاتها بالنسبة لكل اجتماع من هذه الاجتماعات، وستُتاح تلك التقارير للدول الأعضاء. وتجري دراسة العديد من المواضيع الهامة الأخرى لكي تتناولها اجتماعات أخرى للخبراء الدوليين يُقرّر عقدها في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤.

٤٣- ولم يُثبت تطبيق المقياس الدولي للأحداث النووية والإشعاعية (مقياس إينيس) أنه أداة تواصل فعالة جداً خلال حادث فوكوشيما. فدلّيل مقياس إينيس لا يشمل المواقع المتعددة الوحدات المتضررة بالمخاطر العنيفة، كما هو الحال في هذا الحادث. ويجري استعراض تطبيق المقياس فيما يتعلق بالأحداث العنيفة والمعقدة والناشئة.

٤٤- وستواصل الأمانة ترويج وإجراء التمارين الدورية للتصدي للطوارئ بمشاركة السلطات الوطنية والمنظمات الدولية وإدراج التواصل مع وسائل الإعلام.

زاي- مجالات أخرى

٤٥- أنشأت الأمانة فرقة عمل داخلية معنية باستعراض معايير الأمان من أجل استعراض معايير الأمان ذات الصلة الصادرة عن الوكالة على ضوء حادث فوكوشيما. ورحبت لجنة معايير الأمان بالنهج الذي اقترحه فرقة العمل، مع إعطاء الأولوية لاستعراض متطلبات الأمان المنطبقة على محطات القوى النووية وخزن الوقود المستهلك. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، نظرت لجنة معايير الأمان في التقرير المرحلي الذي أعدته فرقة العمل التابعة للأمانة بشأن استعراض معايير الأمان الصادرة عن الوكالة على ضوء الدروس المستفادة حتى الآن من حادث فوكوشيما. وحدد التقرير المجالات التي يمكن تعزيز متطلبات الأمان فيها. كما أيدت لجنة معايير الأمان اقتراح الأمانة بإدراج هذه التحسينات كإضافة إلى كل منشور على حدة واستعراضها واعتمادها كلية في وثيقة واحدة تُعدها الأمانة لتحسين فعالية عملية الاستعراض والاعتماد. وبالاستناد إلى اقتراحات الأمانة، أعدت لجنة معايير الأمان تقريرها المرحلي، الذي قُدم إلى المدير العام في أيار/مايو ٢٠١٢. والأمانة بصدد إعداد اقتراحات بإدخال تحسينات مستفيضة على متطلبات الأمان تلك وستُقدم إلى اللجان المعنية بمعايير الأمان لاستعراضها في الاجتماعات القادمة في ٢٠١٢، قبل إجراء مشاورات بشأنها مع الدول الأعضاء.

٤٦- وفي مجال الإطار القانوني الدولي، ما فتئت الأمانة تقدم الدعم للأطراف المتعاقدة في جهودها الرامية إلى تحسين التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، من خلال تنظيم اجتماعات، وأنشطة توعوية، ودورات تدريبية، وبعثات. وواصلت الأمانة تقديم المساعدة والدعم للدول الأعضاء ولفريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية فيما يتعلق بإقامة نظام عالمي للمسؤولية النووية. وعلى وجه التحديد، وافق فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية، في الاجتماع السنوي الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٢، على مجموعة من توصيات محددة^٣ لتيسير تحقيق نظام عالمي للمسؤولية النووية، كما تقتضيه خطة العمل.

٤٧- وفي مجال حماية الناس والبيئة، قُدمت الأمانة المساعدة والدعم لليابان لاستصلاح المناطق الواسعة من الأراضي الملوثة نتيجة حادث فوكوشيما. وأرست الأمانة أيضاً برنامجاً دولياً بشأن النماذج والبيانات الخاصة بتقييم التأثير الإشعاعي لمقارنة الطرائق لتقييم تعرض الجمهور والتأثير الإشعاعي في طائفة واسعة من حالات التعرض بما في ذلك الظروف المتكبدة جراء حادث فوكوشيما. كما تم اعتبار الدعم المقدم للدول الأعضاء في تطوير كفاءتها في تحديد خصائص واستصلاح المواقع المتأثرة من الحوادث النووية والإشعاعية هاماً. وعلاوة على ذلك، تقرر استعراض وتحديث الاستراتيجيات الراهنة لرصد البيئة والأغذية والناس من أجل تيسير تقدير الجرعات واتخاذ القرارات بشأن التدابير المضادة والاستصلاح، وإعداد تقرير تقني وإتاحته للدول الأعضاء.

٤٨- وقد بذلت جهود لتحديد الأولويات ضمن الأنشطة المقررة فعلاً في برامج الوكالة من أجل تيسير تنفيذ خطة العمل على نحو فعال وفوري، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على التوازن بين البرامج الرئيسية والحجم الإجمالي للميزانية العادية.

٤٩- ومصروفات خطة العمل ناتجة عن الأنشطة المنشأة حديثاً والمنفذة حتى تموز/يوليه ٢٠١٢، بالإضافة إلى الأنشطة العادية والأنشطة الخارجة عن الميزانية المقررة لميزانية ٢٠١٢. تمت صياغة "مشاريع خطة

العمل" مخصصة لعام ٢٠١٣ مع مراعاة الأنشطة الجديدة والأنشطة القائمة المتعلقة بخطة العمل؛ لم يتم تنفيذ هذه الخطة لعام ٢٠١٢ لأنه تمت الموافقة على الميزانية قبل اعتماد خطة العمل.

حاء- الاستنتاجات

٥٠- منذ اعتماد خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، أُحرز تقدم هائل في العديد من المجالات الرئيسية، مثل تقييمات نقاط الضعف التي تشوب محطات القوى النووية، وتعزيز خدمات الوكالة لاستعراضات النظراء، وإدخال تحسينات على قدرات التأهب والتصدي للطوارئ، وتعزيز وصيانة بناء القدرات، وتوسيع نطاق الاتصالات وتعزيزها وتقاسم المعلومات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجمهور، الذين ساهموا في تحسين إطار الأمان النووي.

٥١- وأحرز تقدم هائل كذلك في استعراض معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، وهي معايير ما زالت تُطبَّق على نطاق واسع من طرف الجهات الرقابية والمشغلين والصناعة النووية على وجه عام، وتزايد الاهتمام والتركيز بالمجالات ذات الأهمية الحيوية، مثل منع الحوادث، لا سيما الحوادث العنيفة، والتأهب والتصدي للطوارئ.

٥٢- ورغم أنَّ الأمانة والدول الأعضاء قد أحرزت تقدماً في تحسين الإعلام العام وتعزيز الشفافية والتواصل في الظروف الطارئة، فإن الحاجة تدعو إلى بذل جهود متواصلة لضمان تواصل أكثر فعالية مع الجمهور وجميع أصحاب المصلحة في حالة وقوع طارئ إشعاعي أو نووي.

٥٣- وثمة أنشطة هامة يجري القيام بها حالياً وسيواصل القيام بها مستقبلاً في جميع المجالات في إطار خطة العمل. ويقتضي تنفيذها الكامل والفعال بذل جهود مشتركة والتزاماً كاملاً من الأمانة والدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة.